أثر الاستثمار العمومي على البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري
دراسة تحليلية في إطار منحنى فليبس خلال الفترة 2001– 2019

روشو عبد القادر*

الإرسال: 2020/12/23
القبول: 2021/02/12
النشر: 2021/02/20

ملخص : *تهدف الدراسة إلى إبراز وتحليل الأثر الذي يحدثه الاستثمار العمومي على مستويات التضخم والبطالة، مع دراسة العلاقة بينهما نظريا –في إطار منحنى فيليبس–ومحاولة إسقاط ذلك تطبيقيا على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001- 2019. خلصت هذه الدراسة الى أن زيادة حجم الاستثمارات العمومية له أثار إيجابية على البطالة (انخفاض)، بينما شكل ذلك نوع من الضغوطات التضخمية على الاقتصاد الوطني، وأن هناك علاقة عكسية بين الظاهرتين خلال الفترة 2001-2012، بينما هناك تلازم بينهما خلال باقي فترة الدراسة.*

الكلمات المفتاحية : *بطالة ، تضخم، منحنى فليبس.*
تصنيف JEL : E22, E24, E31.

The impact of public investment on unemployment and inflation in the Algerian economy, an analytical study within the framework of the Philips curve over the period 2001-2019.

Abstract: The study aims to highlight and analyze the impact of public investments on inflation and unemployment levels, while studying their theoretical relationship - within the framework of the Phillips curve - with an attempt to project the applied one. to the Algerian economy during the period 2001-2019. This study concluded that the increase in public investment has positive effects on unemployment (decrease), whereas this constituted inflationary pressures on the national economy, and that there is an inverse relationship between the two phenomena (2001 to 2012), while there is a correlation between them during the remainder of the study period.

Keywords : Unemployment, Inflation, Phillips curve.
JEL Classification : E22, E24, E31.

* أستاذ محاضر –أ–، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، الجزائر، rouchou2@yahoo.fr ..... (المؤلف المرسل)

مقدمة :

يعد الاستقرار الاقتصادي الكلي للاقتصاد الوطني من المؤشرات الأساسية على كفاءة هذا الاقتصاد، ومن المعروف أيضاً أن الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية متداخلة ومترابطة إلى حد وجود بعض التعارض فيما بينها، ومن هذا المنظور أصبح للحكومات دوراً مركزياً ومباشراً في التدخل في النشاط الاقتصادي (حسب المنظور الكينزي)، وذلك قصد إدارة الطلب الكلي الفعال، بهدف الوصول إلى المستوى الذي يحقق العمالة الكاملة، غير أن إلتزام الحكومات بتحقيق هذا الهدف قد أثار تخوفات عند البعض مفادها أن هناك نتائج تضخمية على صعيد المستوى العام للأسعار، وأهم ما توصلت إليه المعالجة الكينزية لموضوع المستوى العام للأسعار هو الفجوة التضخمية التي تنشأ عندما يتجاوز مستوى الإنفاق الكلي قدرة الاقتصاد على الاستجابة لهذه الزيادة في الطلب، وقد يصل مستوى الإنتاج إلى الحدود التي يرسمها ويحددها الاستخدام الكامل للموارد، وفي هذا السياق جاءت تحاليل "**ألبان وليام فليبس** (A.w. phillips)" في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي لتملأ الفراغ النظري الذي عانى منه النموذج الكينزي حيث ركز على دراسة العلاقة التي تربط بين التضخم والبطالة .

فعلى مستوى الاقتصاد الجزائري ومنذ سنة 2001، انتهجت السلطات العمومية سياسة اقتصادية مستوحاة من النظرة الكينزية المعتمدة على تنشيط الطلب الكلي قصد بلوغ الأهداف المسطرة والتي هي إضافة إلى النمو الاقتصادي، كانت تهدف إلى تخفيض في معدلات البطالة التي شهدت مستويات قياسية من جهة وأيضاً التحكم في معدلات التضخم وضبط المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة .

ومن المعلوم أن الجزائر قد أنفقت خلال فترة 2001 – 2014، ما يعادل22955 مليار دينار، ضمن برامج استثمارية عمومية ثلاثة وهي برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)، برنامج النمو (2005- 2009)، وبرنامج توطيد النمو (2010-2014)، وأخيرا المخطط الخماسي الذي يمتد إلى غاية 2019، بغلاف مالي قدره 22100 مليار دينار.

الإشكالية: في سياق ما تقدم، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: **ما تأثير الاستثمارات العمومية على التضخم والبطالة في الجزائر؟ وإلى أي حد ينطبق نموذج فليبس للعلاقة بينهما على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001- 2019 ؟**

تتمة لهذا السؤال الجوهري يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المفهوم النظري للاستثمار، البطالة والتضخم ؟

2- ما طبيعة العلاقة بين التضخم والبطالة؟

3- كيف انعكس حجم الاستثمار العمومي على وضعية البطالة خلال فترة الدراسة؟

4- كيف تأثر المستوى العام للأسعار (التضخم) بالإنفاق الاستثماري العمومي خلال هذه الفترة؟

5- هل ينطبق منحنى فليبس على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة ؟

فرضيات الدراسة : تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

– زيادة حجم الاستثمارات العمومية يؤدي الى خفض مستوى البطالة وزيادة معدلات التضخم.

– العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم (منحنى فليبس) تنطبق على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– إبراز طبيعة العلاقة بين التضخم والبطالة.

– تحليل أثر البرامج الاستثمارية في الجزائر على معدلات البطالة والتضخم خلال فترة الدراسة.

– الوقوف على مدى انطباق علاقة فليبس على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2019.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تأخذ كحيز زمني لها مرحلة مهمة من مراحل الاقتصاد الجزائري ألا وهي مرحلة الإنعاش الاقتصادي بداية من سنة2001، ذلك أن الغلاف المالي المخصص للاستثمارات العمومية في هذه الفترة بلغ أقصاه نتيجة توفر الموارد المالية المتأتية من قطاع المحروقات، ومن هنا تظهر أهمية تحليل تأثير هذه الاستثمارات على مؤشرات البطالة والتضخم والعلاقة بينهما.

منهج الدراسة : سنعتمد في دراسة هذا الموضوع على النهج الوصفي في معالجة الجانب النظري والمتعلق بالبطالة والتضخم والإطار النظري للعلاقة بينهما، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا في تناوله على المنهج التحليلي من خلال تحليل أثر الإنفاق الاستثماري العمومي على كل من التضخم والبطالة خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة: في إطار معالجة هذا الموضوع تمكنا من الاطلاع على الدراسات الموالية والتي تندرج في نفس الإطار:

أ– دراسة (العراف فايزة، سعودي نجوى،2011)، بعنوان "**دراسة قياسية لمنحنى فليبس في الجزائر للفترة 2003–2011**"، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز إمكانية الدولة في تقليص معدل البطالة من خلال السماح لمعدل التضخم بالارتفاع إلى حد مقبول في إطار مقاربة منحنى فليبس، وهذا كاستراتيجية قصد القيام بعمليات تنموية مستدامة، وخلصت الدراسة إلى تطابق الأفكار النظرية (منحى فليبس) مع الواقع الجزائري خلال الفترة المدروسة، أي وجود علاقة عكسية بين الظاهرتين.

ب– دراسة (بن عدة محمد، ريغي مليكة، قوبي حبيب، 2014)، بعنوان: "**البطالة والتضخم في الجزائر، دراسة العلاقة بين الظاهرتين، 1990–2013** "، تناولت الدراسة تحليليا وقياسيا العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري في محاولة من الباحثين إسقاط المفهوم النظري لهذه العلاقة على الواقع الجزائري، وخلصت الدراسة إلى عدم وجود سببية بين البطالة والتضخم، وأن العلاقة بينهما هي نسبيا طردية مع معامل ارتباط ضعيف، وعليه اعتبر الباحثان أن المتغيرين مستقلين.

جـ– دراسة (هشام بنزة، محمد الهادي ضيف الله، 2014)، بعنوان: "**دراسة العلاقة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر، خلال الفترة 1984– 2010**).هدف هذه الدراسة هو الوصول إلى إيجاد السببية بين الظاهرتين في جانبها النظري، ثم القيام بدراسة قياسية للجانب التطبيقي، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

– لا توجد سببية بمفهوم "**سيمس**" من ظاهرة التضخم نحو البطالة، ومن ظاهرة البطالة نحو التضخم، وجود سببية بين ظاهرة التضخم نحو البطالة في الاقتصاد الجزائري، وهناك سببية أيضا بين البطالة نحو التضخم حسب **غرانجر**. أما حسب معطيات الاقتصاد الجزائري هناك أثر ضعيف للتضخم نحو البطالة.

د– دراسة (م.م. نادية عايد، 2014)، بعنوان " **دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في العراق**"، حيث عالج البحث إمكانية تطبيق منحنى فليبس على الاقتصاد العراقي خلال الفترة 2003–2011، وكانت أهم النتائج كما يلي:

– لا يمكن تطبيق منحنى فيليبس على الاقتصاد العراقي خلال الفترة 2003–2011، (في حين كان ذلك ممكنا خلال الفترة 1991–2002)،إذ ظهرت العلاقة بين متغيرات الدراسة علاقة طردية.

– تراجع في معظم قطاعات الإنتاج نتيجة الاختلال الهيكلي للاقتصاد العراقي لاعتماده على قطاع النفط بـ 70 %.

هـ– دراسة (بوالكور نورالدين، 2017)، بعنوان: "**تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعادل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970–2015، في إطار منحنى فليبس**"، هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين التضخم والبطالة باستخدام منهجية منحنى فليبس، وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية خلال فترة الدراسة، وأن الحد الأدنى الذي لا تنخفض دونه البطالة هو 18.75% ، مهما ارتفع معدل التضخم خلال هذه الفترة، وأن الانخفاض في معدل البطالة بـ0.041 نقطة في المتوسط يصاحبه ارتفاع في معدل التضخم بنقطة واحدة في المتوسط.

وكما هو واضح فإن جل هذه الدراسات تطرقت للعلاقة بين التضخم والبطالة دون إضافة متغير الاستثمار العمومي، وهذا ما يتم تناوله في هذا البحث.

محاور الدراسة : تتضمن الدراسة المحاور الأساسية التالية:

أولا: التأصيل النظري لمفاهيم الاستثمار، التضخم والبطالة .

ثانيا : الإطار النظري للعلاقة بين التضخم والبطالة.

ثالثا: تحليل أثر الاستثمار العمومي على تطور معدلات البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019.

رابعا: تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال نفس الفترة.

2. التأصيل النظري لمفاهيم الاستثمار، التضخم والبطالة

1.2. مفهوم الاستثمار: للاستثمار عدة مفاهيم وتعريفات تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها للموضوع، وعلى العموم يتفق معظم الاقتصاديين على أن مفهوم الاستثمار لا يخرج عن إطار التعريف التالي:" الاستثمار هو التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل" (محمد مطر، 1999، صفحة 7).

كما يمكن تعريفه من زاوية أخرى على أنه " ذلك الجزء المقتطع من الدخل الوطني، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية من وسائل إنتاج ومكائن ومعدات رأسمالية، من أجل خلق سلع وخدمات جديدة، وكذا المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها بهدف تلبية حاجيات المستهلكين، وطالما أن المستثمر مستعد لقبول

التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة يكون مستعدا أيضا لتحمل درجة معينة من المخاطرة" (BOUGHABA Abdellah, 1999, p. 17).

1.1.2. أنواع الاستثمارات: سنركز في هذا التصنيف على معيار الملكية، حيث يمكن تصنيف الاستثمارات إلى:

أ- الاستثمار العمومي: يعرف الاستثمار العمومي على أنه "جميع الفرص المتاحة للاستثمار من خلال ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشاريع العامة، تستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، كما يتمثل في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين" (الشراح رمضان و حسن محروس، 1999، صفحة 13).

أو هو عبارة عن مشاريع تملكها الدولة ملكية تامة وتتولى إدارتها بصفة منفردة، تتسم العوائد في هذا النوع من الاستثمارات بأنها متدنية وغالبا ما تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق المنفعة العامة (محمد الجوهري ، 2009، صفحة 22)، وبالتالي يمكن الحكم عل نجاحها من خلال تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد.

ب- الاستثمار الخاص: وهو استثمار يقوم به أشخاص أو هيئات خاصة تستهدف تحقيق معدلات عالية من الربح وما يميز هذا النوع من الاستثمارات هو المرونة في الإدارة والتنظيم واتخاذ القرارات على عكس الاستثمار العام الذي يخضع إلى نظام المركزية في اتخاذ القرار.

ج- الاستثمار المشترك: وهو استثمار يقوم على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج، حيث يقوم الأفراد بشراء حصص في المشارع العامة وغالبا ما تكون الإدارة من حق الدولة. غير أن هذا النمط من الإدارة بدأ يتراجع مع زحف الخصخصة.

2.2. التضخم: يقصد بالتضخم الارتفاع الملموس والمستمر عبر الزمن في الأسعار، وهذا يعني أن التضخم ينبغي أن يكون ارتفاع الأسعار فيه واضحاً، أي أن الارتفاع الطفيف غير الملموس لا يعتبر تضخماً، وأن الارتفاع في الأسعار ينبغي أن يحصل خلال فترات زمنية ممتدة ومن ثمة فإن الارتفاع في الأسعار لفترات قصيرة ومتباعدة لا يعتبر تضخما (عثماني نسيبة و بوحصان لامية، 2013، صفحة 4).

1.2.2. أنواع التضخم: بالنسبة لأنواع التضخم فإنها تختلف باختلاف المعايير والأسس المعتمدة للتمييز بينها وعموماً هناك:

أ- التضخم الطليق (المكشوف): يتجسد هذا النوع في الارتفاع الواضح للأسعار دون تدخل من قبل السلطات العمومية للحد من هذا لارتفاع، فترتفع المستويات العامة للأسعار أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة.

ب- التضخم المقيد (المكبوت): ويتميز هذا النوع من التضخم بتدخل الدولة في سير حركات الأثمان بتحديدها للحد الأقصى بالارتفاع وذلك باتخاذ إجراءات مثل التجميد، الرقابة على أسعار الصرف، سعر الفائدة...إلخ.

ج- التضخم الزاحف: حيث يكون ارتفاع الأسعار متواصل وبطيء وخلال فترة زمنية طويلة.

د- التضخم الجامح: وهو أخطر الأنواع من حيث أثاره الاقتصادية حيث يستمر ارتفاع الأسعار دون توقف بحيث تفقد النقود قوتها الشرائية فيها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة (فليح حسين خلف ، 2007، صفحة 314).

2.2.2. أسباب التضخم: فحسب التحليل الكينزي فإن حالة التضخم تعبر عن خلل في التوازن بارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي أو انخفاض العرض الكلي عن مستوى التشغيل الكامل.

أ. العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع: ويمكن اختصارها فيما يلي:

– زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري أي زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق الكلي التي لا تقابلها زيادة في الإنتاج من السلع والخدمات.

– التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف أي التوسع في منح الائتمان وبالتالي زيادة الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد.

– العجز في الميزانية، ويكون ذلك بزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقترضه الحكومة من البنك المركزي.

– تمويل العمليات الحربية وذلك بلجوء الحكومة إلى الإصدار النقدي .

– الارتفاع في معدلات الأجور، نتيجة ضغط النقابات العمالية فإن الحكومات تلجأ عادة إلى الرفع من كتلة الأجور.

ب. العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض ومن أهمها:

– تحقيق مرحلة الاستخدام التام، وذلك ببلوغ الاقتصاد الوطني مرحلة الاستخدام الكامل لعناصره الإنتاجية وبالتالي يعجز الجهاز الإنتاجي عن مسايرة الطلب الكلي.

– عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: نتيجة الطلب الكلي المتزايد يصبح الجهاز الإنتاجي غير مرن وغير كافي في تزويد السوق بما يتطلبه من سلع وخدمات .

– النقص في الرأس المال العيني: إذ أن النقص في العرض الإنتاجي يعود بالدرجة الأولى إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي بسبب نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل مما ينتج حالة تضخمية في الاقتصاد (بلعزوز بن علي، 2006 ، صفحة 149).

3.2. البطالة: يرتبط مفهوم البطالة بالقدرة والرغبة والبحث عن العمل، ويمس الفئة النشيطة أو القوى العاملة في المجتمع وتختلف تعاريف البطالة من منظمة إلى أخرى ومن تشريع إلى آخر، غير أننا سنورد بداية تعريف منظمة العمل الدولية للبطال والذي عرفته كما يلي:" البطال هو كل شخص قادر على العمل، وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، شريطة أن لا يجد هذا العمل" (ناصر دادي عدون، 2010، صفحة 45).

أما تاريخياً ومن منظور الفكر الاقتصادي فإن الكلاسيك يرون بأن الاقتصاد الوطني يتوازن دائماً عند مستوى التوظف الكامل. وبالتالي لا مجال لوجود بطالة وفق هذا النموذج، وإن وجدت فهي بطالة اختيارية.

ومن المنظور الكينزي فإن فكرة البطالة الاختيارية مرفوضة، وأن آليات النظام الرأسمالي لا تتضمن بالضرورة تحقيق التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وأن البطالة قد تكون إجبارية بسبب انخفاض مستوى الطلب الفعال.

لكن النيوكلاسيك بدورهم أعطوا مفهومهم للبطالة بحيث لم يقبلوا فكرة البطالة حسب المفهوم الكينزي، حيث أكدوا على أنه إذا توافرت جملة من الشروط وأهمها المنافسة الكاملة في سوق العمل والمرونة التامة للأجور، فإن البطالة الإجبارية

ستختفي منها وسيتحقق التخصيص الأمثل للموارد وتوزيع قوة العمل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة توزيعاً أمثلاً (محمد فوزي أبو السعود، 2004، صفحة 137).

1.3.2. أنواع البطالة: تختلف أنواع البطالة التي تعاني منها المجتمعات وتختلف تسميات هذه الأنواع بين الباحثين، غير أننا سنركز على نوعين رئيسين من البطالة وهما البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية.

أ– البطالة الإجبارية: وتسمى أحياناً بالبطالة السافرة وتتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عنه بشكل جاد عند مستوى الأجر السائد ولكنهم لا يجدون عملاً، ويندرج تحت هذا المفهوم ما يسمى بالبطالة الدورية وهي البطالة المرتبطة بتقلبات دورة اقتصادية كفترة الكساد وهي بطالة عابرة وتظهر عادة في الدول المتقدمة (حسام داود و وأخرون، 2000، صفحة 257).

ب– البطالة الاختيارية : وأهم أنواع هذه البطالة:

– البطالة الاحتكاكية: وهي بطالة مؤقتة وتمثل أولئك الذين يبحثون عن أعمال أفضل من أعمالهم وتواكب التطورات التكنولوجيا وانتقال الأفراد من منطقة لأخرى وكذا التخرج من المراحل التعليمية المختلفة.

– البطالة الهيكلية: وهي البطالة المرتبطة بجوانب تتصل بطبيعة الهيكل الاقتصادي أي بنية الاقتصاد، وبالذات الهيكل الإنتاجي، حيث تزداد الأهمية بالنسبة لقطاعات معينة وتنخفض بالنسبة لقطاعات أخرى، مما ينتج عنه بطالة (فليح حسين خلف ، 2007، صفحة 337)، وهذه الحالة عادة ما ترتبط بالدول النامية التي تعاني من اختلال في الهيكل الإنتاجي.

2.3.2. وسائل وأساليب علاج البطالة: إن استخدام هذه الوسائل والأساليب مرتبطة إلى حد كبير بمستوى الاقتصاد المعني، ففي الدول النامية فإن معظم الأساليب تتصل بجانب العرض، أما في الدول المتقدمة فإنها تتصل بجانب الطلب ومن أهمها نذكر (فليح حسين خلف ، 2007، صفحة 346):

– إعادة هيكلة الاقتصاد بما يتناسب مع عناصر الإنتاج ومواكبة التطور التكنولوجي والمستوى العلمي.

– تحريك الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الكلي من خلال دعم الأنشطة الإنتاجية.

– دعم صغار المنتجين وحتى المؤسسات المصغرة خاصة في فترات البطالة.

– دعم العاطلين عن العمل لمساعدتهم على الإنفاق الاستهلاكي الذي يدعم الإنفاق الكلي.

3. الإطار النظري للعلاقة بين التضخم والبطالة

لقد حققت النظرية الكينزية نجاحاً متميزاً خاصة خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وأصبحت الأساس في إدارة السياسة الاقتصادية إلا أنها بقيت تعاني من نقطة سوداء هامة، وهي عجزها عن تقديم نظرية واضحة في العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار أو للأجر النقدي (W) ولقد استمر الحال على هذا النحو، وظل موضوع التضخم والأسعار مهملاً إلى غاية سنة 1958، عندما قام " **فليبس**" بنشر بحثه المشهور حول العلاقة بين معدل البطالة والمعدل الذي تتغير به الأجور النقدية، حيث تبين نتائج هذا البحث بوضوح أن هناك علاقة دالية مستقرة وثابتة تربط ما بين

معدل التغير في الأجور النقدية (dw/w) وبين معدل البطالة (u) وهي العلاقة التي عرفت فيما بعد بمنحنى فليبس(curve The phillips)،الشكل الموالي يوضح هذه العلاقة (أسامة بشير الدباغ، 2007، صفحة 191).

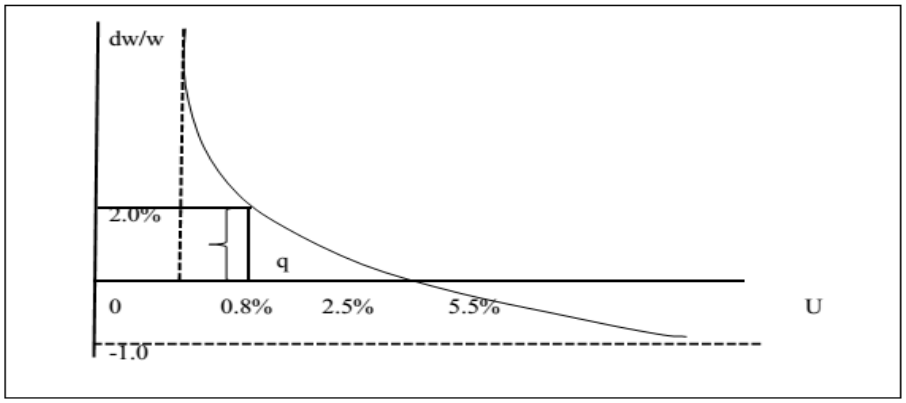

المصدر: (أسامة بشير الدباغ، 2007، صفحة 197)

الشكل (01) : منحنى فيليبس

يلاحظ أن تلك العلاقة تقع بين خطي مقاربة الأول يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ قيمة لا نهائية عندما ينخفض معدل البطالة إلى المستوى (0,8 %)، والثاني يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ حده الأدنى (-0,1 %) عندما يرتفع معدل البطالة ليشمل جميع المعروض من العمال في سوق العمل أي (100%)، وكما هو واضح من الشكل، فإن منحنى فليبس يقطع المحور الأفقي عند معدل بطالة (5.5%)، وقد قدر فليبس معدل النمو في الإنتاجية (q)، وبالتالي فإن معدل البطالة الذي لا يرافقه زيادة في معدل الأجور أي (dw/w =0) هو تقريباً 2,5 %.

1.3. العلاقة بين التضخم والبطالة: كما سبق توضيحه فإن العلاقة بين التضخم والبطالة هي معدلات الأجور حيث أن هذه الأخيرة ترتفع في حالة التضخم وتنخفض في حالة البطالة، وأن الطلب والعرض للعمل له تأثيره على معدلات الأجور، فإنه يبدو وأن التضخم يزيد من الطلب على العمل فتزداد الأجور، والانكماش يقلل الطلب على العمل فتظهر البطالة وتنخفض الأجور، وتتجلى هذه الصورة بوضوح في حالة عدم وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل فتكون هناك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة (محمد فوزي أبو السعود، 2004، صفحة 196).

2.3. تطور منحنى فيلبس: لقد تم تطوير منحنى فليبس بخصوص البطالة من قبل كل من **ساموبلسن** (samuelson) و**سولو** (solow) سنة 1960، بحيث يتم الربط بين معدل البطالة ومعدل التضخم أي الربط بين معدل البطالة ومعدل التغيير في الأسعار بدلاً من الأجور النقدية لدى فليبس كما هو موضح في الشكل التالي:

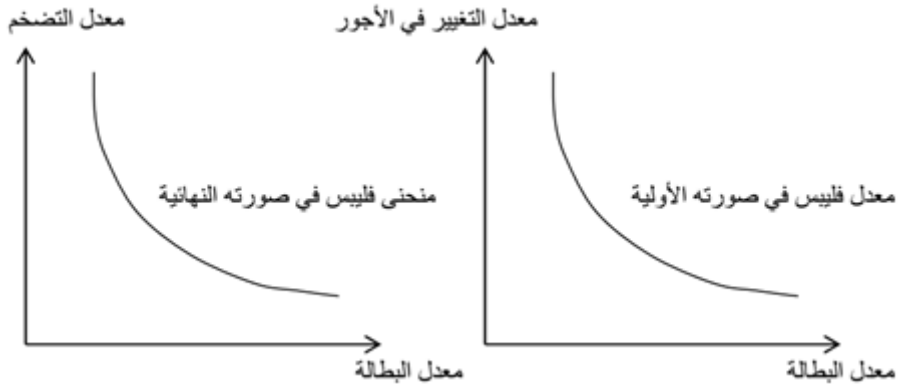

المصدر: (فليح حسين خلف، 2007، صفحة 343)

الشكل (02): تطور منحنى فليبس

يلاحظ من الشكل أعلاه تحقق العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم.

غير أن **فريدمان** فيما بعد رفض وجود علاقة بين تغيير الأجور النقدية ومعدل البطالة، حيث أكد على أن الأجور الحقيقية وليست الأجور النقدية هي الأساس في سوق العمل، وأن العلاقة بين الأجور الحقيقية ومعدل البطالة تتحقق من خلال التوازن في سوق العمل عند معدل البطالة الطبيعي، وبالتالي فقد أخذ منحنى فليبس موضعه المناسب في النظرية النقدية الحديثة كجزء من النموذج العام الذي قدمه فريدمان.

وأخيراً نشير إلى أن هذه العلاقة العكسية ليست ثابتة على إطلاقها فقد يتزامن ارتفاع التضخم مع تزايد البطالة وتسمى هذه الحالة بالتضخم الركودي (stagflation)، عندما يصاحب ارتفاع الأسعار بطالة.

3.3. منحنى فليبس في اطار التلازم بين البطالة والتضخم (stagflation): مع نهاية الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي حدث وأن تعطلت العلاقة العكسية المستقرة بين البطالة والتضخم، لتحل محلها نوع من العلاقة الموجبة التي يترافق فيها المزيد من التضخم مع المزيد من البطالة (stagflation)، حيث شهدت عدة بلدان غربية هذه الظاهرة، وكرد فعل على انهيار العلاقة التي يقوم عليها منحنى فليبس اتجه البعض إلى تسليط الضوء على سلوك بعض المتغيرات المؤسسية والاجتماعية وبالأخص الأسلوب الذي تلجأ إليه المنظمات والنقابات العالمية عند المفاوضة على الأجور، لقد ركز آخر اتجاه في دراسة هذه العلاقة على أعمال كل من "ملتون فريدمان M.Fredman"، وأدمون فليبس E.phllips"، بحيث أصبح يشار إلى منحنى فليبس في صورته الجديدة على أساس العلاقة التي تربط كل من "فليبس" و"فريدمان" وبالتالي أخذ منحنى فليبس في صيغته الأخيرة موضعه المناسب في النظرية النقدية الحديثة كجزء من النموذج العام الذي تقدم به "فريدمان" (أسامة بشير الدباغ، 2007، صفحة 217).

4.3. منحنى فليبس والسياسة الاقتصادية: فحسب الرؤية الكينزية لمنحنى فليبس فإن له قيمة علمية كبيرة، حيث أنه يعتبر بالنسبة للحكومات أداة مفاضلة تساعدها على اختيار أولويات السياسة الاقتصادية، وذلك لوجود علاقة ثابتة ومستقرة بين مستوى التضخم ومستوى البطالة، فمنحنى فليبس يتيح لصناعي السياسة الاقتصادية إمكانية هامة لإدارة الطلب الكلي من خلال كل من السياسة النقدية والسياسة المالية، ولعل أول من أشار إلى أثر هذا المنحنى في السياسة

الاقتصادية هو كل من **سام ويلسون**، و**سولو**، في بحث قد ماه في هذا الموضوع (هوشيار معروف، 2000، صفحة 214)، حيث أنهما خلصا إلى أن هناك نتائج تضخمية تنتج عن إتباع الحكومة لسياسات توسعية تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي وأن لهذه الزيادة تكلفة على الاقتصاد تتمثل في ارتفاع الأسعار، وبالعكس فإن إتباع سياسة انكماشية يؤدي إلى زيادة البطالة ومنه انخفاض في التضخم مما يعني أن منحنى فليبس أصبح يمثل قيداً على السياسة الاقتصادية يجب أخذه بعين الاعتبار في رسم هذه الأخيرة.

4. تحليل أثر الاستثمار العمومي على تطور معدلات البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2001–2019.

1.4.تحليل أثر الاستثمارات العمومية على البطالة والتضخم في الفترة 2001–2019:

إن أهم ما ميز الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2014، هو ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية وبالتالي ارتفاع الجباية البترولية، وأيضاً انخفاض في حجم المديونية الخارجية إلى أقل من 4.88 مليار دولار، وذلك نتيجة التسديد المسبق لهذه المديونية خلال سنة 2006 (Rapport annuel, Evolution économique et monétaire en Algerie, 2006, p. 74). أما ميزان المدفوعات فكان قد سجل فائضاً وصل أقصاه سنة 2007 إلى 29.5 مليار دولار (Rapport annuel , 2007, p. 50)، كل هذه المؤشرات جعلت الجزائر تنتهج سياسية توسعية في الاستثمارات العمومية من خلال الانفاق العمومي المتزايدة خلال هذه الفترة (سليمان دلفوف و عبدالسلام حططاش، 2013، الصفحات 15-18)، فكان أول البرامج الانفاقية هو برنامج الإنعاش الاقتصادي .

1.1.4. البطالة والتضخم خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004: لتحليل أثر الاستثمار العمومي على تطور معدلات البطالة والتضخم في هذا البرنامج نورد الجدول التالي:

الجدول (01) : تطور حجم الاستثمار العمومي ومعدل البطالة ومعدل التضخم في الجزائر للفترة 2001-2004.

البيان	2001	2002	2003	2004
الاستثمار العمومي بالمليار دج	357,39	452,93	532,58	639,05
معدل البطالة (%)	27,30	25,70	23,70	17,70
معدل التضخم (%)	4.2	1.4	2.6	3.6

المصدر: تجميع الباحث بناء على: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية. تقارير بنك الجزائر 2001-2004.

من خلال الجدول الموضح أعلاه، يلاحظ أن نسبة البطالة في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى، وبالمقابل هناك ارتفاع متزايد في الاستثمار العمومي، فنجد أن نسبة البطالة قد انخفضت من 27,30 % سنة 2001 إلى 17,70 % سنة 2004، وبالمقابل ارتفع حجم الاستثمار العمومي من 357,39 مليار دج سنة 2001 إلى 639,50 مليار دج سنة 2004. ولقد كان من نتائج تطبيق هذا البرنامج ارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى إنشاء مناصب عمل (مؤقتة ودائمة) وهذا كله انعكس إيجاباً على معدلات البطالة التي بدأت في الانخفاض. أما معدلات

التضخم فقد عرفت تذبذبا واضحا حيث تراوحت بين 4.2% سنة 2001 و 3.6 % سنة 2004،وهذا راجع إلى ضخ كتلة نقدية بمناسبة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي. ولتقديم فكرة عن مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في خلق مناصب الشغل والتي بلغت خلال هذه الفترة 777,000 منصب عمل، يقدم الجدول التالي:

الجدول (02): مساهمة القطاعات الاقتصادية في حجم التشغيل للفترة 2001- 2014.

السنوات	2001	2002	2003	2004
القطاع الفلاحي (%)	21,06	21,07	21,13	20.74
القطاع الصناعي (%)	13,81	13,01	12,03	13,60
قطاع البناء والاشغال العمومية (%)	10,44	11,08	11,97	12,41
الخدمات والتجارة (%)	54,67	54,71	54,87	53,25

المصدر: - premier-miistre.gov.dz

– (سليمان دلفوف و عبدالسلام حططاش، 2013، صفحة 15)

يستنتج من الجدول أعلاه، أن القطاع الأول الذي ساهم في خلق مناصب الشغل هو قطاع الخدمات والتجارة (إدارات عمومية بالدرجة الأولى)، بنسبة 54 % كمتوسط، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الفلاحة بدوره بنسبة هامة في خلق مناصب الشغل (21 % كمتوسط)، وإن كانت دون المستوى المرجو نظراً لإمكانيات الجزائر في هذا المجال، في حين يبقى قطاع التصنيع متواضعاً في مساهمته في مجال الشغل. أما قطاع البناء والتعمير فإنه ساهم بقسط متواضع في البداية ليصل إلى(12%) في نهاية الفترة. لكن ما يعاب على هذا القطاع هو اللجوء إلى اليد العاملة الأجنبية، وأخيراً يمكن استخلاص أن نسبة البطالة هي دالة عكسية لحجم الاستثمار.

2.1.4. أثر الاستثمار العمومي على البطالة والتضخم من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009).

يعتبر هذا البرنامج كامتداد للبرنامج السابق، حيث خصصت له الدولة غلافا ماليا يقدر بـ (55 مليار دولار) لدعم النمو في مجالات التنمية المحلية والتشغيل. الجدول التالي يبين تطور معدل البطالة وحجم الاستثمار العمومي خلال الفترة 2005-2009.

الجدول (03) : تطور حجم الاستثمار العمومي ومعدل البطالة ومعدل التضخم في الجزائر للفترة 2005-2009.

البيان	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمار (مليار دينار)	806,84	992,28	1442.0	1973.0	1926.0
معدل البطالة (%)	15.3	12.3	13.3	11.3	10.2
معدل التضخم (%)	1.6	2.5	3.7	4.8	5.7

المصدر: تجميع الباحث بناء على: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية. تقارير بنك الجزائر 2005-2009.

بإستقراء معطيات الجدول أعلاه، يتضح أن هناك تزايد في حجم الإنفاق الاستثماري من سنة إلى أخرى، حيث كانت قيمة الإنفاق الاستثماري سنة 2005 تقدر بـ 806,84 مليار دج ثم ارتفعت إلى 1926 مليار دج سنة 2009، أي أنها تضاعفت خلال هذه الفترة، وهذا ما انعكس على معدلات البطالة ايجابا، والتي انخفضت من 15,30 % سنة 2005 إلى 10,20 % سنة 2009، بمعنى هناك تأثير إيجابي في مجال التشغيل، بالرغم من أن حجم التشغيل المعتمد في حساب معدلات البطالة يضم مناصب العمل الدائمة والمؤقتة، وهذا ما يجعل هذه النسب غير دقيقة. أما من جانب معدلات التضخم فقد عرفت منحى معاكس للبطالة، حيث ارتفعت من 1.6% سنة 2005 إلى 5.7% سنة 2009، نتيجة ضخ كتلة نقدية معتبرة تمثل الأغلفة المالية المخصصة لإنجاز البرامج الاستثمارية لهذه الفترة، أما مساهمة القطاعات الاقتصادية في استحداث مناصب شغل جديدة فهي حسب الجدول الموالي:

الجدول (04) :مساهمة قطاعات:الفلاحة،الصناعة،البناءوالاشغال العممية،والخدمات في حجم التشغيل للفترة 2005-2009.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع الفلاحي (%)	17,20	18,10	13,60	13,70	13,10
القطاع الصناعي (%)	13,10	14,20	12,00	12,50	12,60
قطاع البناء و الاشغال العمومية (%)	15,10	14,20	17,70	17,20	18,10
الخدمات و التجارة (%)	54,60	53,50	57,70	65,60	56,20

المصدر: - premier-miistre.gov.dz

- (سليمان دلفوف و عبدالسلام حططاش، 2013، صفحة 18)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات والتجارة يبقى القطاع الأول في خلق مناصب العمل(54.60%)، متبوعاً بقطاع البناء أو الأشغال العمومية(15.10%)، وهو ما يعطي الانطباع بأن الدولة الجزائرية بدأت في تغيير التوجه نحو بناء البنى التحتية بشكل كبير. وكخلاصة يمكن القول أنه ايضاً من خلال هذا البرنامج تم تخفيض نسبة البطالة (إلى 10.2%)، لكن تبقى دائماً دون المستويات المتوقعة بالنظر لأهمية الأغلفة المالية المخصصة لمشاريع هذا البرنامج.

3.1.4. أثر الاستثمار العمومي على البطالة والتضخم من خلال برنامج توطيد النمو للفترة 2010-2014

يهدف هذا البرنامج إلى دفع عجلة التنمية الشاملة في شتى المجالات من جهة وخلق مناصب شغل جديدة من جهة أخرى، واستكمالاً للبرامج الاستثمارية المنطلقة في الفترة السابقة، اعتمدت الجزائر خلال هذه الفترة برنامج جديد للاستثمارات العمومية خصص له غلاف مالي قدره 21214 مليار دينار (286 مليار دولار)، وفيما يلي أثر هذا البرنامج على مستوى التشغيل والتضخم.

الجدول (05) : تطور حجم الاستثمار العمومي ومعدل البطالة والتضخم في الجزائر للفترة 2010-2014.

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
الاستثمار العمومي بالمليار د.ج	21214.0 مليار دينار =286مليار دولار				
معدل البطالة (%)	10	10.0	11.0	09.8	10.6
معدل التضخم (%)	4.3	4.5	8.9	3.2	2.9

المصدر : تجميع الباحث بناءا على: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية. تقارير بنك الجزائر 2010-2014.

يلاحظ من خلال المعطيات المذكورة أعلاه، أن الدولة قد رصدت ما يقارب 155 مليار دولار لاستحداث مشاريع استثمارية جديدة مست قطاعات هامة مثل الاشغال العمومية الري، التعليم العالي، التكوين المهني، لكن البرنامج الذي سبق (2005- 2009) عرف نسبة إنجاز لم تتجاوز 16%، أي ما يعادل 25 مليار دولار و الباقي 130 مليار دولار رحل إلى برنامج 2010 - 2014. أما من جانب التشغيل فإن عدد المناصب التي وفرت خلال هذه الفترة قارب المليون منصب وهذا الرقم لا يمثل سوى الثلث من المناصب المتوقعة لهذه الفترة، وهذا ما يعادل نسبة بطالة قدرت سنة 2014 بـ 10.6 %، وهي تقريبا نفس النسبة طيلة مدة تنفيذ البرنامج، وبالمقابل عرف معدل التضخم معدلات متقاربة ماعدا سنة 2012 التي وصل فيها التضخم إلى 8.9%، وهو أعلى معدل خلال فترة الدراسة، ويعود سبب الارتفاع أساسا للكتلة النقدية التي ضخت بمناسبة مراجعة شبكة أجور الوظيف العمومي خلال هذه السنة.

4.1.4. أثــر الاستثمار العمومي على البطالة والتضخم من خلال البرنامج الخماسي للفترة 2015- 2019.

أعد هذا البرنامج في سياق مواصلة تنفيذ المشاريع الاستثمارية ذات الصلة بتحسين الإطار المعيشي للمواطن من جهة، وكذا الانتقال التدريجي بالاقتصاد الوطني من الطبيعة الريعية إلى الطبيعة الإنتاجية وذلك بتعزيز إجراءات التنويع الاقتصادي، وفي هذا الإطار تم رصد مبلغ 22100 مليار دينار، أي ما يعادل 280 مليار دولار، كغلاف للبرامج الاستثمارية التي سيتم إنجازها خلال الفترة 2015-2019، وقد سطرت أهداف هذا البرنامج كما يلي (بوابة الوزير الأول، 2019):

- منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن والتربية والصحة العمومية وربط المساكن بشبكات الماء، الكهرباء والغاز...الخ.
- زيادة نمو الناتج المحلي الخام – توقع نسبة نمو تقدر بـ 07% - مع حلول سنة 2019.
- تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- مواصلة مكافحة البطالة باستحداث مناصب شغل جديدة.
- مواصلة سياسة الدعم الاجتماعي مع ترشيد التحويلات الاجتماعية.
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية الأطر واليد العاملة المؤهلة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة.

- كما تم تخصيص مبلغ إجمالي يقدر بـ 2500 مليار دينار (500مليار دينار لكل سنة) للتدخلات الحكومية في الحالات الاستثنائية والطارئة، وبالموازاة مع تطبيق هذا البرنامج تم الشروع في إطلاق ورشة عمل وزارية هدفها تحسين وتوسيع الوعاء الجبائي وتحديث طرق التحصيل نظرا لأهمية الموارد الجبائية في ميزانية الدولة.

الجدول (06) : تطور حجم الاستثمار العمومي ومعدل البطالة والتضخم في الجزائر للفترة 2015- 2019 * تقديرات لسنة 2019.

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الاستثمار (مليار. دينار)	3035.3	1655.1	1221.3	1940.5	*2600.0
معدل البطالة (%)	11.2	10.5	11.7	11.1	11.4
معدل التضخم (%)	4.8	6.4	5.5	4.4	2.0

المصدر: (وزارة المالية، 2019)، (الديوان الوطني للإحصائيات، 2019)

يلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه، أن هناك تناقص لحجم الاستثمارات من سنة لأخرى، فبعدما كانت في حدود 3035.3 مليار دينار انخفض إلى أقل من النصف سنة 2017، وهذا راجع بالدرجة الأولى لتخفيض ميزانية التجهيز في ظل تناقص موارد الدولة من قطاع المحروقات وهذا عكس الفترة 2001- 2014. وبالمقابل فإن معدلات البطالة بدأت في الارتفاع خلال هذه الفترة، فهي في حدود 11.5% كمتوسط، في حين عرفت معدلات التضخم نوعا من الارتفاع بلغت أقصاها 6.4 % سنة 2016، مما يعني بداية تلازم ظاهرتي البطالة والتضخم خلال هذه الفترة.

5. تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001- 2019:

نظريا العلاقة بين التضخم والبطالة يجسدها منحنى فيليبس الذي سبق عرضه، أما من الناحية التطبيقية فإن تحليل هذه العلاقة سيتم من خلال المنحنى التالي :

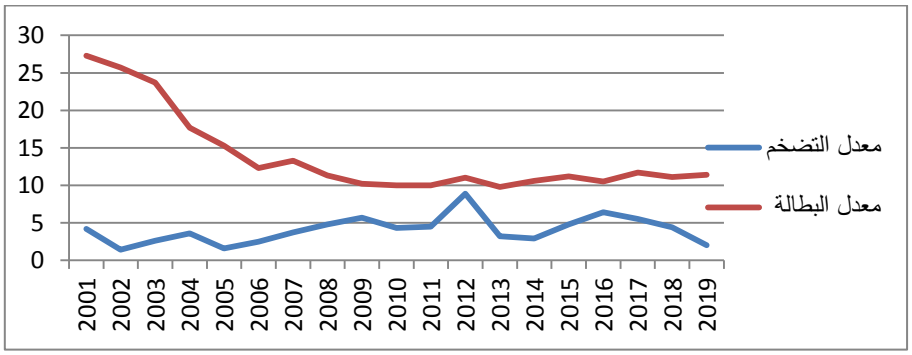

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على معطيات الجداول رقم 06،05،03،01 أعلاه.

الشكل (03) : يمثل العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر للفترة 2001- 2018.

يلاحظ من الشكل أعلاه، أن معدلات التضخم بدأت في الارتفاع بدءاً من سنة 2001 (4.2 %) لتشهد في السنوات الموالية نوعاً من التذبذب ما بين 1 % و4%، وهذا إلى غاية 2012 حيث سجل أعلى معدل بـ 8.89 %، هذا راجع إلى ارتفاع في حجم الكتلة النقدية خلال هذه الفترة بفعل مستوى الإنفاق العمومي المرتفع لتنخفض فيما بعد

وصولاً إلى 1.92 % سنة 2014، لكن الفترة (2015- 2018) عرفت تحركا واضحا لهذه المعدلات نحو الأعلى، بسبب عدم مسايرة العرض الكلي للطلب الكلي، وبالمقابل شهدت معدلات البطالة انخفاضا واضحاً فمن 27 % سنة 2001 إلى 9 % سنة 2014. وهذا الانخفاض في معدلات البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى مناصب الشغل المستحدثة بفعل برامج الاستثمار المنجزة خلال هذه الفترة خاصة في قطاعي البناء والأشغال العمومية. وعليه يتأكد تطبيق منحنى فيليبس إلى غاية 2012، أي تأكيد العلاقة العكسية ما بين معدل التضخم ومعدل البطالة، لكن في الفترة الموالية فإن الظاهرتين (تضخم، بطالة) تطورتا في اتجاه واحد (زيادة البطالة وارتفاع في التضخم)، وإذا كان هذا مبررا بالنسبة للبطالة بسبب تناقص حجم الاستثمارات كما سبق الإشارة إليه، فإن ارتفاع التضخم يعزى لأسباب أخرى كزيادة الطلب الكلي.

6. الخلاصة: في نهاية هذه الورقة البحثية والتي تناولت انعكاس الإنفاق الاستثماري على كل من البطالة والتضخم والعلاقة بين هذين الأخيرين مع الإسقاط على الواقع الجزائري خلصنا إلى ما يلي:

اختبار الفرضيات:

بالنسبة **للفرضية الأولى** تعتبر صحيحة الى حد بعيد، حيث أن ارتفاع حجم الاستثمار العمومي أدى الى تقليص البطالة بشكل واضح (وصلت الى 9.8 % كأدنى حد خلال سنة 2013)، لكنه في المقابل ادى الى ارتفاع في معدلات التضخم (8.9% كأعلى حد سنة2011). اما **الفرضية الثانية** فيمكن قبولها خلال الفترة الممتدة من 2001 الى 2014، وغير ذلك خلال الفترة 2015-2019، أين كان تلازم لارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وعليه كانت النتائج كما يلي:

الجانب النظري: من خلال أدوات السياسة الاقتصادية (السياسة المالية والسياسة النقدية اضافة الى السياسة التجارية) يمكن التأثير على الطلب الكلي والعرض الكلي، بحيث يتحقق نتيجة توازنهما قدر مناسب ومقبول لكل من معدل التضخم ومعدل البطالة، بما يتفق مع طبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره وحالة نشاطه.

الجانب التطبيقي: أكدت الدراسة العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة وهذا إلى غاية 2014، غير أنه خلال الفترة 2015-2018 فإن تطور الظاهرتين كان تقريبا في اتجاه واحد، وهذا ما يؤكد عدم صحة العلاقة العكسية بشكل مطلق خاصة على المدى البعيد.

- ✓ تحقيق أثر إيجابي للاستثمارات العمومية على معدلات البطالة التي عرفت تناقصا واضحا(من27.3% إلى 9.8% سنة 2013)، رغم أنها عاودت الارتفاع بدءا من سنة 2015.
- ✓ يعاني الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة من ضغوطات تضخمية نتيجة حجم الإنفاق المتزايد، وهذا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني.

التوصيات: إن معالجة ظاهرتي التضخم والبطالة يتطلب إدخال إصلاحات هيكلية على الاقتصاد الوطني تسمح بإشراك كل القطاعات في المساهمة في الناتج الوطني، مما يمكن من الحد من البطالة مع التحكم في مستويات التضخم، وهذا يمر

حتما بتنويع الاقتصاد الوطني، وبالتالي اعتماد نموذج اقتصادي جديد مبني على خلق القيمة المضافة بعيدا عن توزيع الريع فقط.

7. قائمة المراجع:

أ- قائمة المراجع باللغة العربية:

- أسامة بشير الدباغ. (2007). ***البطالة والتضخم – المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية***. الأردن: الأهلية للنشر التوزيع.
- بلعزوز بن علي. (2006). ***محاضرات في النظريات و السياسات النقدية***. د.م.ح.
- بوابة الوزير الأول. (2019). ***النص الكامل للبيان المتوج لأشغال لقاء الثلاثية المؤرخ في 2014/09/18***. تاريخ الاسترداد 18 05, 2019، من http://www.premier-ministre.gov.dz/
- حسام داود ، و وأخرون. (2000). *مبادىءالإقتصاد الكلي*. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- الديوان الوطني للإحصائيات. (2019). ***مشاريع قوانين المالية للسنوات المعنية (2015-2019)***. تاريخ الاسترداد 04 04, 2019، من www.ons.dz.
- سليمان دلفوف، و عبدالسلام حططاش. (2013). أثر السلوك الإستثماري العمومي على البطالة في الجائر، الملتقى الدولي حول الإستثمار. سطيف، الجزائر: جامعة.
- الشراح رمضان ، و حسن محروس. (1999). ***الاستثمار النظرية والتطبيق***. الاردن: ذات السلاسل للنشر والتوزيع.
- عثماني نسيبة، و بوحصان لامية. (2013). دراسة قياسية لاثرالاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الجزائر،المؤتمر الدولي حول تقييم اثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل،الاستثمار، النمو الاقتصادي (2001-2014). سطيف، الجزائر: جامعة سطيف.
- فليح حسين خلف . (2007). ***الإقتصاد الكلي***. عمان، الأردن : عالم الكتب الحديث.
- محمد الجوهري . (2009). ***دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار،–دراسة مقارنة–*** . الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- محمد فوزي أبو السعود. (2004). ***الإقتصاد الكلي***. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- محمد مطر. (1999). ***إدارة الإستثمارات– الإطار النظري والتطبيقات العملية***–. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- ناصر دادي عدون. (2010). ***البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد*** – *حالة الجزائر* – . د.م.ج.
- هوشيار معروف. (2000). ***تحليل الإقتصاد الكلي***، . الاردن : دار صفاء للنشر والتوزيع.
- وزارة المالية. (2019). ***مشاريع قوانين المالية للسنوات المعنية (2015-2019)***. تاريخ الاسترداد 04 04, 2019، من www.mf.org.dz

ب– قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- BOUGHABA Abdellah. (1999). *Analyse et évaluation de projet.* paris, France : bertidition.
- Rapport annuel . (2007). *Evolution économique et monétaire en Algerie.* Algerie.
- Rapport annuel. (2006). *Evolution économique et monétaire en Algerie.* Algerie.